

دور المؤسسات الزراعية الحكومية في دعم القطاع الزراعي في محافظة دير الزور

عبدالله الطلاع*¹، عبدالرحمن الخالدي²، فاروق البكديش³

¹ طالب دراسات عليا (دكتوراه)، قسم الاقتصاد والإرشاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الفرات، ديرالزور، سورية

² أستاذ، قسم الاقتصاد والإرشاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الفرات، ديرالزور، سورية.

³ أستاذ، قسم الاقتصاد والإرشاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الفرات، ديرالزور، سورية.

(الباحث المراسل) * a.talaa@alfuratuniv.edu.sy

الملخص

تعرض القطاع الزراعي منذ العام 2011 لتحديات كبيرة متمثلة بتدمير البنية التحتية للقطاع وعدم قدرة المؤسسات الزراعية الحكومية على القيام بعملها ومن هنا هدف البحث بشكل رئيس إلى دراسة دور المؤسسات الزراعية الحكومية في دعم القطاع الزراعي في محافظة دير الزور خلال فترات زمنية مختلفة فضلاً عن دراسة عدد العاملين في هذه المؤسسات، تم جمع بيانات الدراسة الأولية من خلال استمارة استبيان احتوت على عدد من الأسئلة الموجهة إلى المزارعين المتعلقة بالمشاكل التي تعترضهم وتم ملؤها بطريقة المقابلة الشخصية، إضافةً إلى بيانات ثانوية تم الحصول عليها من المؤسسات الزراعية المعنية وبينت النتائج أنه لم يكن هناك استفادة حقيقية من الخدمات المقدمة من بعض المؤسسات الزراعية وخصوصاً التي بدأت نشاطها في الأعوام 2007-2011 حيث لا يوجد لدى المزارعين المعرفة الكافية بالخدمات المتوفرة كما لوحظ الانخفاض بشكل ملحوظ في أعداد العاملين في المؤسسات الزراعية حتى شكلت نسبة عدد العاملين في العام 2022 ما يقارب 41% من عدد العاملين في العام 2007 وخروج ما يزيد عن 50% من الوحدات الإرشادية عن الخدمة وضعف الخدمات المتوفرة في الوحدات الإرشادية الداخلة في الخدمة، وفيما يتعلق بعدد المستفيدين من بذار القمح والقطن فقد انخفض بمقدار 1650%، 10600% على التوالي في العام 2018 مقارنة بالعام 2011 وكذلك بالنسبة لكمية بذار القمح والقطن حيث انخفضت بمقدار 1830%، 3500% على التوالي، وبالرغم من وجود عدد من الجمعيات الفلاحية التي تم تفعيلها مؤخراً إلا أنها لاتزال تعاني من عدم القدرة على تأمين الخدمات للمزارعين.

الكلمات المفتاحية: سياسات زراعية، مديرية الزراعة بدير الزور، التخطيط الزراعي، وزارة الزراعة، دعم القطاع الزراعي، إحصائية زراعية.

ورد للنشر بتاريخ 2026 / 7 / 20

قبل للنشر بتاريخ 2026 / 8 / 30

The Role of Government Agricultural Institutions in Supporting the Agricultural Sector in Deir Ez-Zor Governorate

Abdalla Al-Tallaa ^{1*} Abdulrahman Al-Khaldi² Farouk Al-Bakdash ³

¹ PhD Student, Department of Agricultural Economics and Extension, Faculty of Agriculture, Al-Furat University, Deir Ez-Zor, Syria, Email: a.talaa@alfuratuniv.edu.sy

² Professor, Department of Agricultural Economics and Extension, Faculty of Agriculture, Al-Furat University, Deir Ez-Zor, Syria.

³ Professor, Department of Agricultural Economics and Extension, Faculty of Agriculture, Al-Furat University, Deir Ez-Zor, Syria.

*(corresponding Author) a.talaa@alfuratuniv.edu.sy

Abstract

Since 2011, the agricultural sector has faced significant challenges, including the destruction of its infrastructure and the inability of government agricultural institutions to function effectively. Therefore, it was necessary to study the role of government agricultural institutions in supporting the agricultural sector in Deir Ez-Zor Governorate. Data for the study was collected through information provided by the relevant agricultural institutions themselves, as well as through a questionnaire administered to farmers via personal interviews. The study revealed that farmers were not truly benefiting from the services provided by some agricultural institutions, particularly those that began operating between 2007 and 2011. Farmers lacked sufficient knowledge about the available services. A significant decrease in the number of employees in agricultural institutions was also observed, with the number of employees in 2022 representing approximately 41% of the number employed in 2007. Furthermore, over 50% of extension units were out of service, and the services provided by the remaining operational units were inadequate. The number of beneficiaries of wheat and cotton seeds also decreased. Agricultural production in 2018 decreased by 1650% and 10600% respectively compared to 2011, as did the quantity of wheat and cotton seeds, which decreased by 1830% and 3500% respectively. Despite the recent activation of several agricultural associations, they still struggle to provide services to farmers.

Keywords: Agricultural policies, Deir Ez-Zor Directorate of Agriculture, Agricultural planning, Ministry of Agriculture, Agricultural sector support, Agricultural statistics.

Received: 20 /7 /2026

Accepted: 30/ 8 /2026



© 2026 Author(s). This article is licensed under CC BY-NC-SA 4.0 Open Access License.

1- المقدمة:

بدأت الزراعة الحديثة وتربية الماشية في سوريا قبل 8000 عام في الهلال الخصيب بين نهري دجلة والفرات، ولعبت منذ ذلك الحين دوراً محورياً في حياة ومعيشة سكان هذه المنطقة. عندما أصبحت سورية جمهورية عام 1946، كانت الزراعة القطاع الأهم في الاقتصاد، ولم تتراجع عن مكانتها كأول قطاع إلا في أواخر التسعينيات. في عام 2001، شكلت الزراعة 27% من الناتج المحلي الإجمالي، ورغم انخفاضها إلى 19% عام 2011، إلا أنها ظلت تمثل أكثر من ضعف حصة الصناعة. في العام نفسه، كان سكان الريف في سوريا أقل بقليل من 50%، ووظفت الزراعة 26% من السكان النشطين اقتصادياً. حتى خلال الأزمة، ظلت الزراعة جزءاً مهماً من الاقتصاد، إذ لا يزال هذا القطاع ثاني أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي (بعد الخدمات الحكومية). في سياق اقتصاد متقلص، أظهر القطاع الزراعي مرونة ملحوظة، وتشير التقديرات (غير الرسمية) إلى أنه يمثل ما لا يقل عن 26 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2017، مما يدل على أن هذا القطاع يعمل في بعض النواحي كشبكة أمان توفر الغذاء والدخل في سياق انعدام الأمن وإغلاق الأسواق والاضطرابات ونقص السلع والخدمات الأساسية (FAO, 2017).

يعدّ القطاع الزراعي أحد أهم أعمدة الاقتصاد الوطني في سورية، ويتضح دوره من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق الأمن الغذائي، إلى جانب ترابطاته المتبادلة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى من حيث تكامل المدخلات والإنتاج، فهو يوفر المواد الأولية لقطاع الصناعة، ويساهم في التجاريتين الداخلية والخارجية، معتمداً في الوقت ذاته على المنتجات الصناعية، كالألات والأسمدة والطاقة. أضف إلى ذلك دوره المحوري في التنمية الريفية والاجتماعية من خلال تأمين فرص العمل والدخل، خاصة للفئات الفقيرة من السكان الريفيين، ما يعزز الاستقرار ويحدّ من الهجرة من الريف إلى المدينة. وعلى الرغم من الأضرار والخسائر الجسيمة التي تعرّض لها القطاع خلال سنوات الصراع الطويلة، والتي أثّرت تأثيراً مباشراً في مستوى المعيشة والأمن الغذائي، خصوصاً لدى الأسر الريفية التي تعتمد على الزراعة مصدراً رئيساً للدخل، فقد برهن على قدرته على الاستمرار والإنتاج، ما يؤكد دوره باعتباره ضامناً للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وتتأكد أهميته في ظل ارتباطه المباشر بتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 (زينة، 2025).

بعد سنوات الحرب التي دمرت بنية سوريا التحتية، وأسهمت في تراجع حاد للاقتصاد، يبرز قطاع الزراعة كرافعة محتملة تدعم اقتصاد البلد المنهك، وتعيده إلى عهد الاكتفاء الذاتي والتصدير، ويسهم قطاع الزراعة بنحو 25% من الاقتصاد السوري الذي يبلغ حجمه في العام 2023 ثمان مليارات دولار مقارنة بـ 68 مليار دولار في العام 2008.

وبعد أن كانت البلاد مكتفية ذاتياً خلال العقود الماضية، وكان قطاع الزراعة أحد أهم محركات الاقتصاد الوطني، تعاني سوريا بعد 14 عاماً من الحرب، تراجعاً حاداً في الاقتصاد، انخفاض على إثره الإنتاج الزراعي بنسبة تزيد على 50%، نتيجة لتدمير البنى التحتية، وتحول أغلب الأراضي إلى ركام. ومنذ تسلم الإدارة الجديدة الحكم في سورية، تحاول دمشق لملمة اقتصادها، وسط تحديات تتمثل في نقص التمويل، وشح المياه، والتدهور الإداري.

وتعد سورية دولة غنية بالموارد الزراعية، حيث تبلغ مساحة الأراضي الزراعية في البلاد نحو 13.4 مليون هكتار، وفقاً لتقديرات وزارة الزراعة السورية.

فيما تبلغ مساحة الأراضي المزروعة فعلياً نحو 6.5 مليون هكتار، ومساحة الأراضي المخصصة للرعي نحو 4.5 مليون هكتار.

ويتميز القطاع الزراعي في سورية بتنوعه، حيث يتم زراعة مختلف المحاصيل، بما في ذلك القمح والشعير والقطن والزيتون. كما يتمتع القطاع الزراعي بالموارد المائية اللازمة، حيث يبلغ طول نهر الفرات نحو 675 كيلومتراً في سورية.

لذلك تعتبر الأراضي الزراعية في سوريا فرصة كبيرة لتعزيز الاقتصاد السوري والنهوض به، إذ يعد القطاع الزراعي من بين القطاعات الرئيسة في سوريا، ومصدراً للعيش لما يزيد على 30% من السكان (موقع إرم بزنس، 2025).

وتعد قلة المياه من أهم المشاكل التي تعاني منها الزراعة السورية لذلك يقوم الباحثون ببذل جهود في استنباط أصناف من الحبوب والبقوليات متحملة للجفاف وتطوير تقانات الري لترشيد استهلاك المياه في الزراعة. وتمتاز المنتجات الزراعية بجودتها وإنتاجيتها العالية، كما تمتاز الفاكهة السورية بألوان جذابة ومذاق ممتاز على الرغم من ظروف المناخ القاسية (الحارة والجافة صيفاً والباردة شتاءً) (الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية، 2017).

ماتزال سورية تعاني من الظروف المناخية والطبيعية غير المستقرة وذلك بحكم وقوعها في منطقة جافة تعاني من آثار التغيرات المناخية وقلة الموارد المائية، نتيجة تراجع معدلات هطول الأمطار واستنزاف الموارد المائية الجوفية وعدم القدرة على تعويض المخزون المائي غير المتجدد، فضلاً عن مواجهتها لظواهر التغير المناخي الجديدة والحاجة لتعزيز إمكانات التكيف لديها. وبالتالي تظهر التغيرات المناخية باعتبارها إحدى عقبات المسألة التنموية بوجه عام في سورية، وإحدى عقبات تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 (هيئة التخطيط والتعاون الدولي، 2024).

تقع محافظة دير الزور في الجزء الشرقي من أراضي الجمهورية العربية السورية.

- تمتد أراضيها بين خطي العرض (34.10 - 36.33) وبين خطي الطول (39.10 - 41.20) .

- مساحة المحافظة 3.306/مليون هكتار. وتمتاز بموقعها الاستراتيجي الهام نظراً لعبور نهر الفرات بأراضيها ، إضافة إلى الجزر النهرية والتي يطلق عليها محلياً اسم الحويجة والتي تزرع بالمحاصيل المختلفة.(وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي،2008)

يعتمد أغلب السكان على الزراعة كمصدر رئيسي للرزق، ومع ذلك شهد هذا القطاع تراجعاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة نتيجة النزاعات المسلحة التي اجتاحت المنطقة، أدت هذه النزاعات المسلحة في كثير من الأحيان إلى تدمير البنية التحتية الزراعية، وفقدان الأمن الغذائي، وتدهور الظروف المعيشية للمزارعين.

وأن عمليات النزوح القسري للسكان أدت إلى تدهور الأراضي الزراعية وارتفاع تكاليف الإنتاج، ونتيجة لهذه العوامل، انخفضت إنتاجية الأراضي الزراعية بشكل ملحوظ، حيث وصلت النسبة في بعض المناطق إلى 70% مقارنة بالسنوات السابقة للأزمة (وكالة نورث برس، 2024).

2-مشكلة البحث:

تعتبر الزراعة من الركائز الأساسية للاقتصاد المحلي في محافظة دير الزور، حيث يعتمد أغلب السكان عليها كمصدر رئيسي للرزق، ومع بدء الأزمة السورية في العام 2011، تغير الوضع بشكل جذري، حيث تضررت الأراضي الزراعية بشكل واسع ، كما أصبح من الصعب الحصول على المستلزمات الزراعية الأساسية كالأسمدة والبذور والوقود والأدوية والمعدات. إضافة إلى انقطاع الكهرباء وقلة المحروقات مما أدى إلى انخفاض إنتاج المحاصيل الزراعية بشكل كبير. وهذا بدوره أثر سلباً على الاقتصاد المحلي وقدرة السكان على الحصول على المواد الغذائية الأساسية والاضطرار للاعتماد على المساعدات الإنسانية المقدمة من المنظمات الدولية للحصول على الطعام الأساسي.

ونظراً لأن المؤسسات الزراعية تلعب في دير الزور أدواراً حيوية تشمل الدعم الفني والإرشادي للمزارعين، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز الإنتاج الحيواني والصناعات الغذائية، وتحسين الممارسات المستدامة، تعمل هذه المؤسسات على تسهيل إجراءات الترخيص، وتقديم الإرشاد، وتنفيذ مشاريع الري، ودعم المبادرات مثل معامل الألبان. كما تقوم بمهام أساسية مثل الإشراف على المشاريع، وتوزيع الأراضي، وتقدير الأضرار والتعويضات، وهنا يبرز التساؤل التالي: ما هو الدور الذي لعبته هذه المؤسسات في دعم القطاع الزراعي في المحافظة خلال فترات زمنية مختلفة؟ وهل حصلت تغيرات في أعداد العاملين فيها خلال هذه الفترات الزمنية؟

3- أهداف البحث:

1- دراسة دور المؤسسات الزراعية الحكومية في دعم القطاع الزراعي في محافظة دير الزور خلال

الفترات الزمنية التالية:

1-1- من العام 2007 ولغاية العام 2011

1-2- من العام 2012 ولغاية العام 2017

1-3- من العام 2018 ولغاية العام 2023

2- دراسة عدد العاملين في المؤسسات الزراعية الحكومية خلال الفترات الزمنية التالية:

2-1- من العام 2007 ولغاية العام 2011

2-2- من العام 2012 ولغاية العام 2017

2-3- من العام 2018 ولغاية العام 2023

4- طرائق ومنهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الاقتصادي التحليلي الإحصائي حيث تم تحليل البيانات واستخلاص النتائج باستخدام البرامج الخاصة بالتحاليل الإحصائية والاقتصادية مثل Excel وSpss21 وغيرها من البرامج والتحاليل المتاحة التي تحقق أهداف الدراسة كاستخدام جداول التوزيع التكرارية والنسب المئوية كأدوات للتحليل الإحصائي .

تمت الدراسة في المناطق الرئيسية الثلاثة (دير الزور - الميادين - البوكمال) واعتمدت الدراسة على بيانات ثانوية مثل البيانات المتحصل عليها من المجموعات الإحصائية الزراعية السنوية الصادرة عن وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي وكذلك البيانات من المؤسسات الزراعية الحكومية أما البيانات الأولية فهي بيانات عينة البحث.

5- النتائج والمناقشة:

تمت دراسة دور كل من المؤسسات الزراعية الحكومية والمنظمات غير الحكومية كل فترة زمنية على حدا وهي كالتالي:

5-1-1- دور المؤسسات الزراعية الحكومية في دعم القطاع الزراعي في محافظة دير الزور: في الفترة من العام 2007 ولغاية العام 2011:

فيما يتعلق بالتدخل الذي قامت به المؤسسات الزراعية الحكومية فهناك العديد من الاجراءات التي تم اتخاذها لدعم القطاع الزراعي ومنها:

إحداث عدد من المؤسسات الزراعية الحكومية بعد العام 2007 ودورها الأساسي هو دعم القطاع الزراعي ومن هذه المؤسسات (صندوق تمويل المشروع الوطني للتحويل للري الحديث - صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية على الإنتاج الزراعي - صندوق دعم الإنتاج الزراعي)

1- صندوق تمويل المشروع الوطني للتحويل للري الحديث :

الهدف الاساسي منه هو الإشراف على تحويل الأراضي المروية المخططة على المصادر المائية من طرق الري التقليدية إلى طرق الري الحديثة وفق البرامج المعتمدة، وتقديم التمويل والتجهيزات اللازمة من خلال منح قروض ميسرة ونسب دعم إلى المستفيدين من الصندوق (تحدد نسبة الدعم ب 40% من قيمة الشبكة ويسدد المستفيد نسبة 60% المتبقية كقرض بدون فائدة يتم تسديدها على خمس دفعات/ دفعة كل سنة / بعد سنتين راحة) ، من خلال الدراسة تبين أن الخدمات كانت محدودة وعدد المستفيدين قليل حيث أن عدد المستفيدين لغاية العام 2011 هو 15 مستفيد فقط وبمبلغ إجمالي وقدره (5,274,293) ليرة سورية، وقد يعزى هذا العدد المحدود من المتقدمين بطلبات الاستفادة لعدم إدراك المزارعين لأهمية هذا الدعم وخصوصاً بسبب عدم وجود أي نقص ملحوظ في الموارد المائية التي قد تدفع المزارع إلى اتباع أساليب الري الحديث وكذلك عدم الوعي التام لهذا الموضوع بالإضافة لذلك عدم معرفة المزارعين بوجود هذا النوع من الدعم .

2- صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية على الإنتاج الزراعي:

أحدث هذا الصندوق استناداً للمرسوم التشريعي رقم /114/ للعام 2011، والهدف الأساسي منه هو تقديم تعويضات للمزارعين نتيجة تعرض أراضيهم للكوارث الطبيعية وفق الآلية المعتمدة للتعويض والتي تم تقسيمها إلى 3 شرائح:

- 1- الشريحة الأولى: في حال كانت نسبة الضرر بين (51-69) % فيحصل المزارع على تعويض مقداره 5% من تكلفة الإنتاج.
 - 2- الشريحة الثانية: في حال كانت نسبة الضرر بين (70-89) % فيحصل المزارع على تعويض مقداره 7% من تكلفة الإنتاج.
 - 3- الشريحة الثالثة: في حال كانت نسبة الضرر بين (90-100) % فيحصل المزارع على تعويض مقداره 10% من تكلفة الإنتاج.
- خلال هذه الفترة الزمنية لم يتمكن الصندوق من تقديم الخدمات (التعويضات) نظراً لأن الصندوق تم إحداثه مؤخراً.

3- صندوق دعم الإنتاج الزراعي:

أحدث هذا الصندوق استناداً للمرسوم التشريعي رقم /29/ للعام 2008، ويهدف إلى المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والكفاءة الاقتصادية للعملية الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية للإنتاج الزراعي، ويتولى الصندوق مهام تقديم مبالغ الدعم المخصصة لتحقيق السياسات الزراعية المقررة بحيث تغطي المجالات الآتية:

- أ- دعم مستلزمات الإنتاج (البذار - الغراس - الاعلاف - الأدوية البيطرية - المكافحة العامة)
- ب- دعم أسعار بعض المنتجات الزراعية (المحاصيل الاستراتيجية - المحاصيل والمنتجات الزراعية النباتية والحيوانية التي ترى الوزارة ضرورة تشجيع إنتاجها) ويستفيد من هذا الدعم المنتجون الزراعيون الذين ينفذون الخطة الإنتاجية الصادرة عن الوزارة والمقرة من مجلس الوزراء ، وفي حال كانت مستلزمات الإنتاج المقرر دعمها توزع من قبل إحدى المؤسسات أو الشركات أو الجهات العامة، تحول هذه المبالغ لحسابها المصرفي أو لحساب الجهة التي أمنت التمويل ، وتمثل هذه المبالغ الفرق بين أسعار البيع المحددة من قبل الجهات المخولة بذلك ومبالغ تكلفتها الفعلية مع هامش الربح المحدد لهذه الجهة أو من دونه حسب الحال .

بالإضافة للدعم الذي يقدمه هذا الصندوق من خلال المساهمة بدفع جزء من تكاليف عناصر الإنتاج إلا أن دوره كان مهم أيضاً في تقديم الدعم المادي أيضاً ففي العام 2011 تم منح دعم مادي بمبلغ 1000 ل.س لكل دونم تتم زراعته وفق الخطة والمساحة المنفذة المرخصة لعدد من المحاصيل كالقطن والذرة الصفراء .

ومن المؤسسات الزراعية الأخرى التي لها دور في دعم القطاع الزراعي خلال هذه الفترة:

1- المؤسسة العامة لإكثار البذار: الخدمات التي تقدمها المؤسسة هي تأمين البذار اللازم (المغربل والمعقم) للمزارعين من خلال إبرام عقود مع بعض المزارعين لتأمين البذار لبقية المزارعين وتشمل (القمح - القطن - البطاطا - الشعير - الذرة الصفراء، إلخ)

من خلال دراسة أعداد المستفيدين وكمية البذار المقدم من قبل المؤسسة العام لإكثار البذار - فرع ديرالزور خلال الفترة من العام 2007 ولغاية 2011 وعلى اعتبار أن سنة الأساس هي العام 2007، لوحظ ازدياد عدد المستفيدين من بذار القمح بمقدار يصل لما يقارب من 37% في العام 2011 مقارنة بالعام 2007 وكذلك ازدياد كمية البذار بنسبة 54%، أما بالنسبة لعدد المستفيدين من بذار القطن ف لوحظ ازدياد العدد لما يقارب من 6% في العام 2011 مقارنة بالعام 2007 أما فيما يتعلق بكمية بذار القطن فازدادت بمقدار 20% في العام 2011 مقارنة بالعام 2007.

الجدول رقم (1) يبين أعداد المستفيدين وكمية البذار المقدم من قبل المؤسسة العام لإكثار البذار - فرع ديرالزور خلال الفترة من العام 2007 ولغاية 2011:

بذار القطن				بذار القمح				العام
الرقم القياسي (%) سنة الأساس 2007	كمية البذار / طن	الرقم القياسي (%) سنة الأساس 2007	عدد المستفيدين	رقم القياسي (%) سنة الأساس 2007	كمية البذار / طن	الرقم القياسي (%) سنة الأساس 2007	عدد المستفيدين	
100%	1500	100%	8000	100%	6500	100%	9500	2007
100%	1500	102.5%	8200	103.08%	6700	126.32%	12000	2008
120%	1800	100%	8000	130.77%	8500	126.32%	12000	2009
120%	1800	106.25%	8500	130.77%	8500	130.53%	12400	2010
120%	1800	106.25%	8500	153.85%	10000	136.84%	13000	2011
100	1500	100	8000	100	6500	100	9500	القيمة الأدنى
120	1800	106.25	8500	153.85	10000	136.84	13000	القيمة الأعلى
20		6.25		53.84		36.84		نسبة الزيادة %

• المصدر: بيانات المؤسسة العامة لإكثار البذار - فرع ديرالزور - 2025 .

2- مشروع التنمية الريفية: الهدف من هذا المشروع "المساهمة في تحسين الظروف المعيشية الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع الريفي في منطقة عمل الفرع ضمن ثلاثون قرية من خلال تمكين المجتمع المحلي وإشراكه في عملية التنمية الشاملة والمستدامة والاستثمار الأمثل لموارده الطبيعية والبشرية وتقديم العون الفني والائتماني اللازم".

• الدورات التدريبية للمجتمع المحلي لبناء قدراتهم :

الجدول رقم (2) يبين النشاطات التي تم تنفيذها لمكون تنمية المجتمعات لعام 2011م من خلال مشروع التنمية الريفية:

النشاط	الموقع	عدد الذكور	عدد الإناث	العدد الإجمالي
تدريب لجان على بناء القدرات والتخطيط التشاركي	الوسيلة - الحصين - الطاهات - غربية شرقية - غربية غربية - القصبي - الشحيل الشرقي	144	66	210
إقامة دورات تأسيس مشاريع	البسيتين الشميطية الشرقية	22	28	50
إقامة دورات محو أمية للنساء الريفيات (46 دورة)	ريف ديرالزور	0	644	644
دورة توعية ومفاهيم بيئية (7 دورة)	بسيتين - رويشد - معجل - الحصين - الطاهات - غربية - الوسيلة	85	83	168
دورة الصحة والإسعافات الأولية (8 دورة)	بسيتين - رويشد - معجل - الحصين - الطاهات - غربية - الوسيلة	0	192	192
تعليم الشباب مهارات مهنية وفنية مدرة للدخل (13 دورة)	ريف ديرالزور	232	22	254
تعليم النساء الريفيات مهارات مهنية وفنية مدرة للدخل (9 دورة)	ريف ديرالزور	0	138	138

• المصدر: بيانات مشروع التنمية الريفية - 2024 .

• إدارة الموارد الطبيعية والري:

يعالج هذا المكون معوقات تنمية الفقراء المتعلقة بتوفر واستخدام المياه للري، وتقع الموارد المائية في منطقة المشروع تحت ضغوط كبيرة وسيقود تدهورها المستمر إلى انخفاض القدرة على إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية. هناك حاجة ملحة جداً لوقف تدهور الظروف المائية والمضي نحو تحسين تدريجي.

لقد باشرت الحكومة بتنفيذ برنامج وطني لتشجيع استخدام تكنولوجيا الري المتطورة من أجل تحسين كفاءات الري والمحافظة على المياه وقد قدمت الحكومة الحوافز إلى المزارعين الذين يحولون أنظمتهم إلى التقنيات المتطورة، وإعطاء الأولوية لأولئك في المنطقة الشمالية الشرقية.

ويقوم هذا المكون بما يلي:

* دعم أصحاب الحيازات الصغيرة من الفقراء: للاستفادة من هذا البرنامج الجديد، وتمكينهم من التنظيم ضمن رابطات مستخدمي المياه المستدامة من أجل الاستخدام الكفء والتشغيل الصحيح للأنظمة وصيانتها بأسلوب تشاركي بالكامل.

* الدعم لتأسيس نظام الرصد بالمياه الجوفية: وتطوير إستراتيجية وخطة عمل للسيطرة الفعالة على استخراج المياه الجوفية والاستخدام الرشيد لها، وتحديد المناطق الملائمة لحصاد المياه وإعادة توليد المياه الجوفية.

* تطوير برنامج وتوفير الدعم لصغار المزارعين للعمل في حصاد المياه من أجل الاستخدام الأمثل لمياه الأمطار المتوفرة لهم، وفي الوقت ذاته تعزيز إعادة توليد المياه الجوفية.

* تطوير تكنولوجيا متطورة من خلال البحوث التطبيقية: من أجل رفع الكفاءة وتخفيض الطلب على مياه الري، وتقديم الدعم التأسيسي وحدة تطوير سياسة إدارة مياه الري ضمن وزارة الري وعلى المستوى الوطني لموائمة وتبسيط عملية تشكيل وتمكين رابطات مستخدمي المياه والمساعدة على تطوير خطوط توجيهية لسياسة وطنية للمياه.

5-1-2- دور المؤسسات الزراعية الحكومية في دعم القطاع الزراعي في محافظة ديرالزور في الفترة من العام 2012 ولغاية العام 2017:

فيما يتعلق بدور السياسات الحكومية فقد توقفت أغلب المؤسسات الزراعية المحدثّة مؤخراً وكذلك المؤسسات التي أحدثت قبل العام 2007 فلم تعد قادرة على تقديم الخدمات وإجراء الدراسات لعدة أسباب منها خروج أغلب الأراضي الزراعية عن السيطرة الحكومية وكذلك العبث بالمؤسسات الزراعية وخروجها عن الخدمة وكذلك نزوح عدد كبير من العاملين بالمؤسسات الزراعية بسبب الأحداث التي تعرضت لها المحافظة وبالتالي عدم توفر المقومات والبنية التحتية لتقوم هذه المؤسسات بتوفير الخدمات أما بقية المؤسسات التي لازالت تعمل فعمليات التقييم والدراسات كانت عبارة عن تقييم ودراسات مكتبية لعدم توفر الإمكانية للوصول إلى كافة المناطق في المحافظة.

5-1-3- دور المؤسسات الزراعية الحكومية في دعم القطاع الزراعي في محافظة دير الزور الحكومية في الفترة من العام 2018 ولغاية العام 2023:

فيما يتعلق بالتدخل الذي قامت به المؤسسات الزراعية الحكومية نذكر منها ما يلي:

• صندوق التخفيف من الكوارث الطبيعية والجفاف :

يتم تعويض المزارعين المتضررين من الكوارث الطبيعية من خلال صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية.

من خلال الدراسة وعلى اعتبار أن سنة الأساس هي العام 2018، وبالنسبة لعدد المستفيدين لوحظ ازدياد عدد المستفيدين خلال السنوات حيث وصل إلى الضعف في العام 2023 مقارنة بسنة الأساس وكذلك ارتفع المبلغ الكلي للدعم ليصل 1600% في العام 2023 مقارنة مع سنة الأساس 2018 ولكن لا يعني ذلك زيادة الدعم المقدم ، فلا بد من الأخذ بعين الاعتبار الانخفاض الكبير لقيمة الليرة السورية في العام 2023 مقارنة بالعام 2018.

الجدول رقم (3) يبين أعداد المستفيدين من الدعم المقدم من صندوق التخفيف من الكوارث الطبيعية والجفاف في الفترة 2018-2023:

العام	عدد المستفيدين	الرقم القياسي (%) سنة الأساس 2018	المبلغ الكلي للدعم (ل.س.)	الرقم القياسي (%) سنة الأساس 2018
2018	389	100%	11287073	100%
2019	402	103%	7658968	68%
2020	—	—	—	—
2021	—	—	—	—
2022	486	125%	47492482	421%
2023	790	203%	182690600	1619%

المصدر: بيانات صندوق التخفيف من الكوارث الطبيعية والجفاف في الفترة 2018-2023 (لم يتم التمكن من الحصول على البيانات المتعلقة بالعامين 2020-2021)

• **صندوق دعم الإنتاج الزراعي:** فيما يتعلق بصندوق دعم الإنتاج الزراعي فلم يتم إعادة تفعيله بالشكل الكافي خلال هذه الفترة وخصوصاً بعد نزوح أغلب الكوادر وتحويلها من مديرية تابعة لمديرية مركزية ضمن وزارة الزراعة إلى دائرة ضمن مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي بدير الزور.

• **صندوق تمويل المشروع الوطني للتحويل للري الحديث:** يستمر صندوق تمويل المشروع الوطني للتحويل إلى الري الحديث بمنح المزارعين قروض للتحويل إلى الري الحديث وهي عبارة عن شبكات ري حديث دون تسليم أي مبالغ مالية للمستفيدين، ويتم تقديم التجهيزات عن طريق العديد من الشركات .

• مشروع التنمية الريفية:

1. دورات لبناء قدرات المجتمعات المحلية في إطار التنمية الريفية وإثراء المسوحات والتصنيفات للمجتمعات المحلية:

أ- دورة تدريبية في مجال مشروع المساهمة العاجلة لمزارعي القمح المتضررين من الأزمة وتعزيز أمنهم الغذائي استفاد منها 50 متدرب (25 ذكر - 25 أنثى) بتمويل من FAO

ب- دورة تربية الأغنام العواس ورعايتها/ ناحية الشميطية استفاد منها 50 متدرب من مناطق (الشميطية - المسرب - الخريطة - حوايج ذياب - ازغير شامية) بتمويل من FAO

ت- دورة الشعير المستنبت / ناحية الشميطية استفاد منها 50 متدرب من مناطق (الشميطية - المسرب - الخريطة - حوايج ذياب - ازغير شامية) بتمويل من FAO

ث- دورة تربية الأغنام العواس ورعايتها/ ناحية التبنّي استفاد منها 50 متدرب (التبنّي- معدان - القصبّي - البويطية - العنبة - الطريف) بتمويل من FAO

ج- دورة الشعير المستنبت / ناحية التبنّي استفاد منها 50 متدرب من مناطق (التبنّي- معدان - القصبّي - البويطية - العنبة - الطريف) بتمويل من FAO

2. مدارس حقلية تتم فيها زراعة الشتول في (البويطية - الطحطوح - حوايج ذياب شامية - موحسن) وبمساحية إجمالية 60 دونم وعدد شتول ناتجة وقدرها 365 ألف شتلة .

3. توزيع 700 طن من البذار في 7 قرى وذلك بتمويل من FAO وكان عدد المستفيدين 3500 مستفيد

4. منحة أعلاف وذلك في 12 قرية وكان عدد المستفيدين 578 مستفيد وكذلك منحة أغنام وذلك في 12 قرية بإجمالي 300 مستفيد وذلك بتمويل من منظمة FAO .

• **الجمعيات الفلاحية:** وصل عدد الجمعيات الفلاحية التي أعيد تفعيلها منذ بداية العام 2018 هو 55 جمعية فلاحية ولكن ما يزال هنالك ضعف كبير في قدرتها على تأمين الخدمات لمزارعيها وخصوصاً بما يتعلق بتأمين مياه الري من خلال المحركات العائدة للجمعية.

• **الوحدات الإرشادية:** تم إعادة تفعيل العمل في 47 وحدة إرشادية مقارنة بعدد الوحدات التي كانت تعمل قبل عام 2011 والتي بلغ عددها 100 وحدة إرشادية، وتعمل الوحدات الإرشادية على تقديم الخدمات التالية:

- حملة لقاح قلاعية للأبقار
- تقديم الدواء بمكافحة حشرة السونة
- إحصاء للثروة الحيوانية
- نشاطات إرشادية (بيانات - ندوات - لقاءات إذاعية)
- إحصاء للثروة الحيوانية
- القيام بجولات على محصولي القمح والشعير وتفقد الحالة العامة للمحصول

• المؤسسة العامة لإكثار البذار - فرع ديرالزور:

من خلال دراسة أعداد المستفيدين وكمية البذار المقدم من قبل المؤسسة العام لإكثار البذار - فرع ديرالزور في الفترة من العام 2018 ولغاية العام 2023 وعلى اعتبار أن سنة الأساس هي العام 2018 ، فبالنسبة لبذار القمح لوحظ ازدياد بعدد المستفيدين بنسبة 1600% في العام 2023 مقارنة بالعام 2018، أما بالنسبة لكمية البذار فازدادت بمقدار 3500 % ، وفيما يتعلق بعدد المستفيدين بالنسبة لبذار القطن فلوحظ أنه ازداد بمقدار 1500 % وكذلك بمقدار 8300% بالنسبة لكمية البذار في العام 2023 مقارنة ب عام 2018 .
الجدول رقم (4) يبين أعداد المستفيدين وكمية البذار المقدم من قبل المؤسسة العام لإكثار البذار - فرع ديرالزور في الفترة من العام 2018 ولغاية العام 2023 :

العام	بذار القمح				بذار القطن			
	عدد المستفيدين	الرقم القياسي % سنة الأساس 2011	كمية البذار / طن	الرقم القياسي % سنة الأساس 201	عدد المستفيدين	الرقم القياسي % سنة الأساس 201	كمية البذار / طن	الرقم القياسي % سنة الأساس 201
2018	200	100%	120	100%	80	100%	6	100%
2019	1600	800.00%	3500	2916.67%	300	375.00%	100	1667%
2020	2300	1150.00%	5000	4166.67%	500	625%	300	5833%
2021	2450	1225.00%	5000	4166.67%	650	812.50%	350	5833%
2022	2700	1350.00%	5000	4166.67%	800	1000.00%	350	5833%
2023	3200	1600.00%	5000	4167%	1200	1500%	600	10000%

• المصدر: بيانات المؤسسة العامة لإكثار البذار - فرع ديرالزور - 2025 .

5-2-1- دراسة عدد العاملين في المؤسسات الزراعية الحكومية خلال الفترة من العام 2007

ولغاية 2011:

من خلال دراسة عدد العاملين في المؤسسات الزراعية الحكومية خلال الفترة من العام 2007 ولغاية 2011 وعلى اعتبار أن سنة الأساس هي العام 2007، فبالنسبة لعدد العاملين فنلاحظ أنه يوجد استقرار في عدد

العاملين في العام 2008 مقارنة بالعام 2007 ومن ثم لوحظ انخفاض في العدد خلال السنوات التالية حتى وصل عدد العاملين في العام 2011 إلى 92.23% مقارنة بسنة الأساس (2007) .

الجدول رقم (5) يبين إجمالي عدد العاملين في المؤسسات الزراعية الحكومية خلال الفترة من العام 2007 ولغاية 2011:

العام	أمي	ملم (محو أمية)	ابتدائية	اعدادية	ثانوية عامة	ثانوية فنية أو مهنية	شهادة فنية أو مهنية	شهادة جامعية	ماجستير	دكتوراه	المجموع	الرقم القياسي (%) سنة الأساس 2007
2007	7	1916	221	122	122	1521	1000	778	12	3	5702	100%
2008	5	1859	237	120	133	1526	1024	810	13	3	5730	100.49%
2009	21	1619	276	113	139	1536	1055	871	13	1	5644	98.98%
2010	10	850	937	128	141	1437	1086	945	15	4	5553	97.39%
2011	2	842	845	160	122	1399	935	937	11	6	5259	92.23%

• المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية للأعوام (2007-2011) - وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

2-2-5-دراسة عدد العاملين في المؤسسات الزراعية الحكومية خلال الفترة من العام 2012 ولغاية 2017:

من خلال دراسة إجمالي عدد العاملين في المؤسسات الزراعية الحكومية خلال الفترة من العام 2012 ولغاية 2017 وعلى اعتبار أن سنة الأساس هي العام 2012، فبالنسبة لعدد العاملين فنلاحظ أنه يوجد انخفاض بسيط في عدد العاملين في العام 2013 مقارنة بالعام 2012 واستمر بنفس النسبة لغاية العام 2015 ومن ثم لوحظ انخفاض في عدد العاملين بشكل ملحوظ في السنوات التالية حتى وصل عدد العاملين في العام 2017 إلى 78.38% مقارنة بسنة الأساس (2012) .

الجدول رقم (6) يبين إجمالي عدد العاملين في المؤسسات الزراعية الحكومية خلال الفترة من العام 2012 ولغاية 2017:

العام	أمي	ملم (محو أمية)	ابتدائية	اعدادية	ثانوية عامة	ثانوية فنية أو مهنية	شهادة فنية أو مهنية	شهادة جامعية	ماجستير	دكتوراه	المجموع	الرقم القياسي (%) سنة الأساس 2012
2012	4	819	783	144	98	1308	1080	944	13	7	5200	100.00%
2013	5	817	702	146	87	1294	1083	928	14	6	5082	97.73%
2014	0	794	726	89	90	1290	1069	999	13	6	5076	97.62%
2015	0	794	721	86	92	1290	1068	991	13	6	5061	97.33%
2016	0	487	194	96	1168	893	489	823	13	3	4166	80.12%
2017	0	21	386	1358	3	1	4	2300	0	3	4076	78.38%

• المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية للأعوام (2012-2017) - وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

5-2-3- دراسة عدد العاملين في المؤسسات الزراعية الحكومية خلال الفترة من العام 2018 ولغاية 2023:

من خلال الدراسة وعلى اعتبار أن سنة الأساس هي العام 2018، فبالنسبة لعدد العاملين فنلاحظ وجود انخفاض تجاوز الـ 40% في عدد العاملين في العام 2022 مقارنة بالعام 2018 كما شوهد وجود انخفاض كبير لعدد من يحملون شهادات جامعية من 2300 شخص في العام 2018 إلى 296 شخص في العام 2022 وبالتالي فقدان يخلق فجوة كبيرة فيما يتعلق بالحاجة للكوادر الجامعية في القطاع الزراعي.

الجدول رقم (7) يبين إجمالي عدد العاملين في المؤسسات الزراعية الحكومية خلال الفترة من العام 2018 ولغاية 2022:

العام	أمي	ملم	ابتدائية	إعدادية	ثانوية عامة	ثانوية فنية أو مهنية	شهادة فنية أو مهنية	شهادة جامعية	ماجستير	دكتوراه	المجموع	الرقم القياسي (%) سنة الأساس 2018
2018	0	21	386	1358	3	1	4	2300	0	3	4076	100.00%
2020	91	579	535	95	91	692	556	328	3	5	2975	72.99%
2021	180	96	672	71	79	789	428	302	9	3	2629	64.50%
2022		165	645	56	74	772	362	296	9	3	2382	58.44%

• المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية للأعوام (2018-2022) - وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

6- الاستنتاجات:

6-1- لم يكن هناك استفادة حقيقية من الخدمات المقدمة من بعض المؤسسات الزراعية وخصوصاً التي بدأت نشاطها في الأعوام 2007-2011 مثل صندوق تمويل المشروع الوطني للتحويل للري الحديث حيث لا يوجد لدى المزارعين المعرفة الكافية بالخدمات المتوفرة من خلال المؤسسات الزراعية الحكومية وبالتالي عدم تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها بالرغم من مبالغ الدعم الكبيرة التي خصصت من أجل عمل هذه المؤسسات .

6-2- لوحظ وجود استقرار نسبي فيما يتعلق بعدد العاملين في المؤسسات الزراعية الحكومية خلال الفترة 2007 - 2011 ما لبث أن بدء بالانخفاض بشكل ملحوظ حتى شكلت نسبة عدد العاملين في العام 2022 ما يقارب 41% من عدد العاملين في العام 2007 وذلك بسبب الهجرة على مر السنوات بحثاً عن الأمان

والمعيشة الجيدة وبالتالي صعوبة في القدرة على متابعة الخطط الزراعية وكذلك توفير الخدمات من خلال الوحدات الارشادية التي خرجت أغلبها عن الخدمة بالإضافة لقلة الكوادر وعدم اخضاع الكوادر للتدريبات المستمرة وكذلك ضعف في القدرة على تأمين مستلزمات المؤسسات من تجهيزات ووسائل للمتابعة والاشراف .

3-6- خروج ما يزيد عن 50% من الوحدات الارشادية عن الخدمة وضعف الخدمات المتوفرة في الوحدات الداخلة في الخدمة وبالتالي خسارة المزارعين للخدمات التي كانت توفرها هذه الوحدات وبالتالي ارتفاع التكاليف التي سيتحملها المزارع نظراً لعدم حصوله على هذه الخدمات.

4-6- فيما يتعلق بعدد المستفيدين من بذار القمح فقد انخفض بمقدار 65 مرة في العام 2018 مقارنة بالعام 2011 وكذلك بالنسبة لكمية بذار القمح حيث انخفضت بمقدار 83 مرة ، أما بالنسبة لعدد المستفيدين من بذار القطن فقد انخفض بمقدار 106 مرة في العام 2018 مقارنة بالعام 2011 وكذلك بالنسبة لكمية بذار القطن حيث انخفضت بمقدار 300 مرة لكنها عادت بالازدياد حتى وصل عدد المستفيدين من بذار القمح ما مقداره 14 مرة في العام 2022 مقارنة بالعام 2018 وكذلك بالنسبة لكمية بذار القطن حيث ازدادت بمقدار 35 مرة، أما بالنسبة لعدد المستفيدين من بذار القمح فازدادت ما مقداره 15 مرة في العام 2022 مقارنة بالعام 2018 وكذلك بالنسبة لكمية بذار القطن حيث ازدادت بمقدار 83 مرة .

5-6- بالرغم من وجود عدد من الجمعيات التي تم تفعيلها مؤخراً إلا أنها لاتزال تعاني من عدم القدرة على تأمين الخدمات للمزارعين سواء بالكمية أو الجودة المناسبة وضعف الإمكانيات المتوفرة لديها مما ساهم في ازدياد التكاليف التي يتحملها المزارع المتعلقة بالزراعة (السقاية - تأمين البذار - الوقود الخ) .

7- التوصيات:

7-1- الحاجة إلى تفعيل دور لجان المجتمع المحلي والوحدات الارشادية والجمعيات الفلاحية من أجل التعريف بالخدمات التي تقدمها كل مؤسسة وطرق الحصول عليها وذلك لتحقيق الغاية التي أنشأت من أجلها والوصول إلى أكبر عدد من المستفيدين.

7-2- التركيز على استقطاب كوادر بشرية من أصحاب الخبرات وذلك لتعويض الفقد في الخبرات الذي حصل في السنوات الماضية وذلك لمواكبة التغييرات الطارئة والتمكن من المتابعة الجيدة للخطط وتنفيذها على أكمل وجه من خلال: برامج العمل عن بُعد لتعويض النقص العددي باستخدام تطبيقات الجوال والطائرات المسيّرة (درونز) للمتابعة والإشراف، بحيث يغطي المشرف الواحد مساحة أكبر دون الحاجة لتنقلات مكلفة - إعادة النظر في الحوافز (الاحتفاظ بالكفاءات- تقديم بدلات انتقال ومخاطرة للمناطق النائية، وربط الترقيات بكفاءة الأداء وليس بالأقدمية، لتحفيز الكوادر المتبقية ومنع هجرتهم.

3-7- تفعيل دور المؤسسات الزراعية الحكومية والذي يبدأ من تأهيل الكوادر البشرية المتوفرة وتقديم اللوجستيات المناسبة وتوفير قاعدة بيانات محدثة بشكل مستمر وذلك لإشراك المؤسسات الزراعية بشكل أكثر فاعلية بعملية اختيار المناطق المستهدفة ضمن المشاريع المنفذة من قبل المنظمات غير الحكومية وكذلك المستفيدين ومتابعة مراحل تقدم المشروع وتقييمها وعدم اقتصار دورها على تقديم الاقتراحات والاعتماد على الدراسات التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية، وبالتالي الحد من الأخطاء البشرية الفردية التي تظهر أحياناً في حال إجراء الدراسة من قبل جهة واحد(المنظمة أو الجمعية المنفذة).

4-7- تفعيل دور الوحدات الإرشادية وتقليل الآثار الناجمة عن عدم تفعيل كامل الوحدات الإرشادية وذلك من خلال :

- نموذج الوحدة الإرشادية المتنقلة بدلاً من إعادة تأهيل كل الوحدات الثابتة (المكلفة)، يتم تحويل عدد من الوحدات إلى عربات متنقلة (فانات) مزودة بأجهزة عرض ومواد إيضاح، تزور القرى حسب جدول زمني، مما يغطي مساحات أكبر بتكلفة أقل.
- الشراكة مع الجمعيات الأهلية والمخابز: الاستفادة من مقرات الجمعيات الفلاحية أو مخابز القرى كمراكز لتوزيع البذار والأسمدة، وتكون الوحدة الإرشادية الحكومية مسؤولة عن التوعية فقط، مما يخفف العبء اللوجستي.
- إنشاء خط ساخن ومركزي للاستشارات: تجميع الخبرات المتبقية في مركز اتصالات واحد، بحيث يتصل المزارع برقم موحد ويحصل على استشارة فورية، مع تفعيل خدمة المجيب الآلي عبر الرسائل القصيرة للمناطق ذات التغطية الضعيفة.

5-7- فيما يتعلق بدعم المزارعين بالبذار فيمكن التوجه إلى عدة استراتيجيات ومنها :

- استبدال الدعم العيني (البذار المجاني) بدعم نقدي مشروط: إعطاء المزارع قسيمة شراء يتسلمها من التاجر المعتمد، مما يضمن وصول البذار للمستحق ويقلل الفاقد، ويسهل متابعة إحصائيات المستفيدين بدقة.
 - التركيز على الأصناف المقاومة للجفاف: بما أن الهجرة قللت اليد العاملة، يجب التركيز على توزيع أصناف بذار تتحمل الملوحة والجفاف وتحتاج كمية مياه أقل، مما يشجع العائدين من الهجرة على الاستثمار في الزراعة مجدداً.
- 6-7- فيما يتعلق بضعف قدرة الجمعيات الفلاحية على تأمين الخدمات فنوصي بالتوجه للقيام بعدد من الإجراءات :

- إنشاء صندوق تعاوني داخل كل جمعية يساهم فيه المزارعون، يُستخدم لشراء مستلزمات الإنتاج (بذار، وقود) بالجملة وتوزيعها على الأعضاء بسعر التكلفة، مما يقلل التكاليف الفردية.
- إنشاء مشاتل مركزية وبذار ذاتي (نظام الإكثار): تدريب الجمعيات على إنتاج جزء من احتياجاتها من البذار المحسن محلياً (بذار الأمهات) لتقليل الاعتماد على الاستيراد أو المؤسسات الحكومية في السنوات العجاف.
- تحسين كفاءة الري الجماعي: استبدال أنظمة الري بالغمر في الأراضي المجاورة للجمعيات بأنظمة رشاشة أو تنقيط مدعومة بالطاقة الشمسية (لتوفير الوقود)، على أن تكون الجمعية هي الممول الأساسي لهذه المشاريع لتحقيق قيمة مستلزماتها تدريجياً من المزارعين على أقساط.

8- المراجع:

- الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية. (2017)، لمحة عن الزراعة في سورية ومساهمتها في الاقتصاد الوطني، information@gcsar.gov.sy – تاريخ المشاهدة 2025/12/5.
- دير الزور.. تدهور الأوضاع الأمنية يلقي بظلاله على القطاع الزراعي، موقع وكالة نورث برس على الانترنت، 2024، رابط الموقع <https://npasyria.com/193205> – تاريخ المشاهدة 2025/12/19.
- سليمان زينة، 2025- السياسات الزراعية في سورية: نظرة تحليلية خلال حقبة زمنية متعاقبة – المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .
- قطاع الزراعة في سوريا.. رافعة اقتصادية وفرص عمل جديدة للشباب، موقع إرم بزنس على الانترنت، 2025، رابط الموقع <https://www.erembusiness.com/economy/zo2rkta> – تاريخ المشاهدة 2025/01/25.
- هيئة التخطيط والتعاون الدولي، 2024 – الاستعراض الوطني الطوعي الثاني عن أهداف التنمية المستدامة – رئاسة مجلس الوزراء في الجمهورية العربية السورية.
- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، الخارطة الاستثمارية في محافظة ديرالزور لعام (2008)، سوريا.
- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية للأعوام (2007-2022)، دمشق.
- Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) – Counting the cost Agriculture in Syria after six years of crisis, 2017– <https://acr.ps/1L9zRD4>.